

الفصل الثانى

خواتم وسوانح

شئت تخابثا منى ان استهل كتابى بهذه القصص الصغيرة وكان
ميسورا على ان ابداه بمقاتلى هذه عن فلسفة الإجرام بما فيها من
دهاليز ومنعطفات تكبد الذهن .

هواء الاسكندرية المنعش ورمال سيدى بشر تساعد العقل
على التعمق فى البحث والتقصى فى الاستقصاء غير انى عاهدت
قراى ان تكون كتابتى سلوى وتفككة أما المادة والتعمق فهم
فيها اساتذتى ومنهم استقى ١١ والآن إلى فلسفة الإجرام : اول
جريمة رواها لنا التاريخ قصة الأخوين هاييل وقابيل هاييل تحتم
عليه التقاليد ان يقتل بالشوهاد ، لا يرضى ويرغب فى الحصول
على من ليست له فيسعى ويسعى ويتفتق ذهنه عن ارتكاب اول
جريمة قتل فى هذا العالم فيرهق روح اخيه قابيل ثم لا يدرى كيف
ينخفى معالم جريمته فيلقن الدرس عن غراب ولعل هذا هو السبب
فى التطير من الغراب .

الجريمة الأولى اول حلقة من سلسلة الاجرام الذى تطور وتطور
حتى أصبح فى عصرنا هذا فنا وحتى أصبحت الجريمة الكاملة
« ميسورة » وحتى أصبح اكتشاف الجرائم فى أكثر الأحيان
وليد المصادفات .

وسارت الجريمة قدما مع تطورات المدنية فكان للسموم
شأنها عند قدماء المصريين والرومان وكانت اللمسة أو الرشقة من
أدق وسائل الإجرام عند الإيطاليين فى بعض عصورهم بل
كان الاكتساء بحلة جديدة أو وخزة دبوس سلاحا فتك
بالكثيرين .

بل إن شهوات ملوك العصور التى سلفت كانت فى حد ذاتها
جرائم !! فكم من حروب شنت وذهب ضحيتها المئات والآلاف
لأتفه الأسباب ولست أرى انها كانت مشروعة لأنها لبست
ثوب الحروب فأنى أعتقد بحق أنها كانت جرائم منظمة
بالجملة .

سلوا كتباً ذكرت عهد السلطان عبد الحميد وما هو عنا به عييد
واقروا فيها كيف ان سلطانا تحكم وتجر وولى عرشه بعد جريمة
اثر جريمة !! كم أزهقت شهواته أرواحا وكم كانت وسوسة باله
السرفى من عذب وأغرق ولو نطقت مياه البسفور لحدثتنا

عن اروع مآسى الاجرام الذى حماه القانون حيناً .. وإننى أستبيح
لنفسى الحق ان اسمى هذا النوع من الاجرام « اجرام القانون »
الذى كان يحمى العتاة والبلغاة ممن تولوا دست الأحكام .

والرأى ان الحرب او بعبارة اخرى ان المتسبب فى
الحرب هو فى ذاته أكبر عمل اجرامى خصوصاً إذا كانت الحرب
المشوبة حرباً عالمية من هذا الطراز الحديث الذى هذبت فيه
آلات الخراب والدمار إلى أبعد حد .

وفى الواقع انه ليس فى مقدور الانسان مهما أوتى من
خصوبة الخيال ان يصور لنفسه عملاً أفظع ولا أبشع من ان يعتمد
فرد او طائفة من الأفراد يلقبون انفسهم بلقب « الانسان » الى
إيقاد مثل هذه النار الهائلة فينشجونها جميعاً موقدة يمتد لهيبها
المخيف مكتنفاً الانسانية كلها ماتها أطراف المعمورة اخضرها
ويابسها ويعاوى زئيرها حتى لينخيل للإنسان ان العالم قد اقترب
من نهايته .

بل ليس فى استطاعة الفرد حتى من اکتوى بنار الحرب
الضروس ان يدرك تمام الادراك مبلغ ما سببته وما زالت تسببه
للانسان من ويلات ونكبات لا حد لها ولا نهاية ولا كم جلبت

على الحضارة من مصائب مروعة - تخريب للدور إلى تدمير
العلماء والطلاب والمدارس والمستشفيات العامة بأهلها إلى تخطيط لدور
العبادة ونفائس العلوم والفنون إلى تشتيت للأسر وتجويع
للعائلات وتقتيل للنساء والأطفال وتقطيع لأوصال الشيوخ
والعجزة وتعذيب للمرضى وإزهاق لأرواح الجرحى والأسرى
ونشر للوباء والجوع والفزع والهلاك بين الآدميين لا نخصيهم
بالعشرات ولا بالمئات ، بل بالآلاف والملايين .

حقاً إن الإنسان وقد يهوله أن يرى قطعة تقتل أو عصفوراً
يعذب لتكاد تقف مخيلته جامدة أمام منظر على هذه الدرجة
من الهول والفظاعة ويكاد عقله لا يسلم بأن إجراماً قد بلغ هذا
الحد من الجسامة يستطيع أن يقدم عليه مخلوق ينتسب إلى الجنس
البشرى !!

كان الاجرام أول أمره ساذجا بسيطا : يسرق الشخص
ليقتل ويقتل ليأثر وسار أشواطاً حتى أصبحت السرقة في كثير
من الأحيان منظمة وحتى أصبح للجرمين « لوائح » خاصة
وإجراءات مستقرة .

وصار القتل يشمل مناحي متعددة أهمها في عصرنا الحاضر

« القتل السياسى » رجل له عقيدة خاصة خالفت عقيدة الآخرين
وقد يكون الأول على حق والآخرين هم المبطلون غير أن تسلط
الوهم وعصبية الاندفاع قد تفضى إلى إزهاق روح ، وقد يتسبب
عن إزهاقها اضطراب فى حيل الأمن أو ضياع لحقوق أمة !! وفى
مصر الأسف الشديد أمثلة شتى .

مقتل السردار — إطلاق الرصاص على سعد باشا — عديد
المحاولات لاغتيال الوزراء — وأخيراً مع مزيد الأسى مقتل
أحمد ماهر وأمين عثمان .

وهكذا خرج الاجرام بفلسفته من الماديات إلى العقائد ،
ولا ندرى ماذا سيتمخض عنه عصر « الذرة » من عجائب
وغرائب !!

وكما تقدمت المدنية عصرراً فعصر تقدم الإجرام عصرراً
فعصر . بفراهم عصرنا ربما تعد مفاخر للمصوراتى سلفت :
فالقتل درءاً للعار يعاقب عليه مرتكبه اليوم ، وكان يمجّد فاعله
فى الأمس ، ومن غرائب العقوبات عندنا أن الزوج إن قتل

زوجته الزانية أعفى من العقاب ، ويعاقب على نفس الفعلة الأب
ومن في حكمه من القوامين على المرأة .

إن في شريعتنا السمحة من وسائل التفريق بين الزوج
وزوجته ما يغنى عن ارتكاب القتل ، فكلمة الطلاق تنهى العلاقة
دون دماء . فان علم هذا بأن الزوج يكون حكمه حكم
المجنون عند مشاهدته أو مفاجأته بالحادث ، فهذا قول مردود
منقوض ، إذ هل خلق الأب أو العم أو الخال أو الأخ ودماءه
من ثلج جليد !!

هذا مثل من قانوننا « الفرنسي » مع الأسف ويؤلمني أن بين
البرلمانيين المتعاقبين عدداً من فطاحل رجال القانون ، ولم يتقدم
أحدهم بما يعدل هذه المهازل ؟ !

أكتب كلمتي هذه والأفراج تتلاطم غدواً ورواحاً ، فخيّل
إلى وما أصدق هذا الخيال حقيقة مجسمة ، أن رجالنا مع
الأسف للمرة الثانية يشبون إلى المناصب بعد أن يملأوا الدنيا
وعوداً ، فما أن يستروا حتى تتلاشى الوعود كال موج يأتي متدفقاً
حتى إذا ما لاطم البر الهادي ، على رأى عبد الوهاب « وشوش
الرميل » وهكذا هم يرددون ويرقون ، ثم أهدأ نوم ينامون .

أحس أنني شططت وعذري إلى قرائي أنني لن أتقيد ببحث
أو بلون أو بترتيب ، فكل ما عن لي سأنثره على صفحاتي ، ولكل
أن يستسيغ ما طاب له .

أما شر أنواع الإجرام في عقيدتي فهو التلفيق ، وشهادة
الزور ، وهذا هو في الواقع أقصى حدود الإجرام ، فهو ليس
سبيلا إلى إفلات المجرم الحقيقي من قبضة العدالة فحسب ، بل
هو إيذاء لبريء طاهر الذيل لم يرتكب إثماً يعاقب عليه ، فاذا
به طريد القضاء وفريسة العقاب .

وشاهد الزور أقصى وأضل سبيلا ، فهو قيس يسترشد به
القاضي عند إصدار أحكامه ، والذي من شهود الزور يورد المرء
حتفه ، وقديماً قيل (شاهدك قاتلاك) .

ووجب على من يجلس في مجلس القضاء أن يفسح صدره
والحقيقة بذت البحث ، ولو أن قضاتنا لهم العذر كل العذر لضيق
وقتهم وكثرة ما يطلب منهم البت فيه ، مع قلة في العدد .

ويحضرني في هذا المقال ذكرى لها طرافتها ، إذ طرح أمام
دائرة سعادة الخازن دار بك الجنائية دور أكتوبر ١٩٤٥ جنائية
سرقة ليلا مقترنة بحمل سلاح ، اتهم فيها ثلاثة شبان من أهل

القبابات مركز الصف جيزة .

أما تصوير الحادث فهو ضبط المتهمين الثلاثة أحدهم يحمل سلاحاً نارياً ، وثانيهم يحمل ما كينة خياطة على رأسه ، وثالثهم معه خنجر . وقد حطموا دكان « ترزى عربى » فى الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل ، وتم الضبط بمعرفة وكيل شيخ الحفراء وخفير الدرك يدأ بيد .

وتقدم وكيل شيخ الحفراء مدلياً بشهادته راوياً
ما سبق ..

فهل تدرون ما انجلى عنه الحال بعد تدقيق الدائرة ؟ .
ثبت أنه لم تطلق أى صفارة من رجال الأمن ، وثبت أن محل الحادث لم يشعر أحد من سكانه بما حصل ، وثبت أن صاحب الدكان وهو شريك رجال الحفظ فى التليفون مسكنه يعلم مكانه ، ولم يثبت أنه أشعر فعلاً بالحادث . إلى هذا استبعاد فكرة تصور أن المتهمين يسلمون بغير مقاومة ، وهم يحملون سلاحاً . مع ما اتضح من أن صاحب الدكان وأحد المتهمين يتنازعان فتاة .

بهذا صدر الحكم بالبراءة مع شهود الرؤية والضبط وسجل

بهذا قضاءؤنا ان بعض رجاله يفسحون الصدر فيصالحون إلى الحقيقة المجردة
وسوء النظام الإدارى عندنا عامل قوى فى اختلال
الأمن وكثرة الجرائم .. الخفير بمحققاته من عامل التليفون
ودلال المساحة وحلاق السمحة ثم حكمدار البلدة شيخ خفرائها
الغر الجاهل الجامد مع عصابة الأوغاد من مشايخ البلاد ، وعلى
رأس الجميع ذلك الجلود الفاجر العمدة الوقور ، هم فى نظرى
مشاعل الفتنة وخراب الديار .

تبلغ الحادثة للعمدة فيهرله التحقيق الإدارى ، فيضع بيده
أول حجر للتلفيق بمعاونة الملتفين حوله من جملة رجاله ، حتى
إذا ما وصل ضابط النقطة ، وهو من يحسب أكبر حساب لرضا
المأمور ، والجنایات مقياس لرقية ، حاول أن يثبت حجر التلفيق
أو يعلو به حتى إذا ما وصل المكان وكيل النيابة انطمست أمامه
معالم الجريمة ، فأما أن تصبح الجنایة جنحة لا تحسب ، أو يضبط
فاعل مظلوم ، أو ذهب الأمر هباءً ، فقيدت ضد مجهول .

هذا النظام الفاسد لن أطيل فى شرحه ، فهو معروف لأولى
الأمر وعليهم إصلاحه ، وقد ذكر دولة صدقي باشا فى أحد
أحاديثه البرلمانية عند مناقشته فى يوليو سنة ١٩٤٦ حوادث

موجة الاجرام فى الصعيد ، وعلى الأخص جرجا وأسيوط ،
أن الأعيان يحمون المجرمين . وفى هذا القول من إدارى قديم
حازم كصديقى باشا غناءً الى عن الاسترسال فى التعقيب
والرد .

فإذا ما أضفنا الى ما أسلفنا أن رجال النيابة قلة ، مشاهير فى
ذلك مثل رجال القضاء ، وجدنا أن البحث عن الحقيقة فى الاعمال
الاجرامية ، مثل البحث عن إبرة فى كومة من التبن . . .

عضو النيابة يكذب ويكذب لينتهى التصرف فى الشكاوى
الإدارية . والعوارض والجنح ، من تلبس وإيراد ، ويمتالب بأن
يمثل النيابة فى الجلسات ، وقد يلبس ليله صاحبا فى تحقيق حادث
ثم يطالب بعد هذه الجهود المضنية بأن يكون المحقق الدقيق الذى
يغرض فى بكون الحوادث ليستخرج لآلئها : اللهم انه إن خرج
بالصدق فقد أفاح .

مالى وهذا فقد خرجت وتطرفت ، فالأعداء الى
موضوعى .

الإجرام فى مصر ساذج بسيط ، لم يصل الى حد التعقيد
والإعجاز ، إن صح التعبير كما هو الحال فى الأمم التى ضربت

بسمهم أوفر في حلبة المدنية بزيوفها ، فهو في أوربا والعالم الجديد حلقة محكمة الحلقات ، من التفنن والابتكار ، تقاومها حاكمة محكمة الحلقات من الرجال القرامين على الأمن والساهرين على العدالة .

جرائم القتل عندنا لا تعدو أخذاً بشأراً ، أو دفعاً لعار ، أو صدقة عند اقترانها بجنحة ، كالسرقة أو الحريق .
وأغلب ما يرى نوعه الأول والثاني في الصعيد ، حيث تسود التقاليد .

أما جرائم السرقة فهي في مصر من النوع البسيط ، عدا استثناءات قليلة ، كحادث سرقة عربة البريد ، أو سرقة فرع البنك بمصر الجديدة .

أما جرائم الحريق والإتلاف بظروفها ، فهي على أكثرها في بلاد الوجه البحري ، حيث تقل جرائم القتل ، أو المقترنة بالعنف ، وللجو والبيئة أثرهما في هذا الاختلاف بين وجهي القطر .

وللبئة في بلادنا أثر كبير في الاجرام ، وينقسم قطرنا من هذه الناحية إلى ثلاثة مناطق .

١ - ريف مصر .

٢ - صعيدھا .

٣ - المدن .

أما جرائم الريف فأكثرها الحريق ، وإتلاف الزراعة وتسميم المواشى ، وقل أن نسمع بحوادث قتل إلا فى موسم معين عند نضج الذرة مثلاً .

أما الحريق فيكثر فى مواسم «الخطب» حيث يكوم ويكدس فى أطراف المزارع ، فيجد ضعاف الأخلاق سهولة كافية فى إشعال الحريق على شكل «كور» ملتهبة تلقى مبللة بالغاز ، فتلتهم الخطب ، وهذه تقيد ضد مجهول فى أكثر من ٩٠ ٪ من حالاتها .

وكذلك جرائم إتلاف الزراعة ليلاً ونهاراً ، وهذه يغلب أن لا يعرف الفاعل فيها ، فيتهم الفلاح من يتصور أن بينه وبينهم حقد ، فلا تثبت الجريمة بشكوك ، فيعيد المجنى عليه الكرة ضد من اتهمه ويصبح هو جانياً ، وهكذا دواليك ، وعلى نفس الوتيرة جرائم تسميم المواشى ، وهكذا نلاحظ أن أكثر جرائم الريف تنصب على التعدى على المال .

أما جرائم القتل ، فهي نادرة ولا حساب لها ، وهكذا نجد أن للجو والبيئة تأثير في الخلق يتعداه الى الجرائم .

فجو الريف بصفائه وهدوئه يلطف من حدة الجاني عند تفكيره في ارتكاب جريمته وفي طريقته للثأر وإيصال الأذى إلى خصمه . أما الصعيد فالتعدى بأشنع صورته ، فالجنح من ضرب يصل الى العاهة المستديمة عندهم « هزار » لا يليق بالصعيدى وجبروته بجرائم القتل دفناً لعار ، أو لمزاحم ، أو لعدو عشرات وعشرات وقد وصل بهم الحال أخيراً إلى خطف الرجال ، وقد دوت صرخات وصرخات في البرلمان ، وتعالج الحكومة الحال بشدة فينصالح حيناً ، ثم يعود على بدء ، وكما أسلفنا ، فإن للجو والبيئة أثرهما .

أما المدن فجرائمها السرقة والنشل والضرب ، وقل أن نجد قتلاً ، وإن وجد فهو قتل فني مرتب ، وأكثر حوادث القتل في المدن : بين (صعايدة) غالباً !!

